نشرة صندوق النقد الدولي

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الشرق الأوسط يحقق تقدما في إصلاح الدعم

١٠ يوليو ٢٠١٤

سوق للخضروات في موريتانيا، أحد البلدان التي بدأت تطبيق إصلاحات الدعم بالتدريج مصحوبة بتدابير لحماية الفقراء (الصورة: Corbis)

- الصندوق يصدر دراسة جديدة تسلط الضوء على تقدم إصلاح الدعم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
- المصالح الخاصة وغيرها من العوامل السياسية تفرض تحديات أمام الإصلاح
- نجاح الإصلاح يقتضي اتخاذ تدابير لحماية الفقراء والحرص على التواصل الجماهيري الفعال

أصدر الصندوق دراسة جديدة توضح كيفية ظهور الزخم الذي اكتسبه الإصلاح مؤخرا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مؤخرا، وتحدد العوامل التي يرتكز عليها نجاح الإصلاح.

في دراسة صدرت مؤخرا، ينظر فريق من خبراء الصندوق بقيادة كارلو سدرالفيتش وعضوية رنده صعب ويونس زهار وجورجيو ألبرتين في تجارب إصلاح الدعم مؤخرا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتحديات المستقبلية التي تواجهها. وفي المقابلة التالية، يناقش المؤلفون تجربة إصلاح الدعم في البلدان داخل المنطقة وخارجها.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **هل لكم توضيح موضوع الدراسة؟**

سدرالفيتش: ساهم الصندوق في النقاش الدائر عن إصلاح الدعم بكتاب أصدره في العام الماضي يتناول الدعم من وجهة نظر عالمية. وقد ركز خبراء إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الصندوق على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – حيث تتسم هذه القضية بالحدة البالغة – عن طريق دراسة تهدف إلى مساعدة بلدان المنطقة على معالجة قضية الدعم. وللقيام بذلك، نستعرض في الدراسة تجارب إصلاح الدعم الأخيرة في العديد من بلدان المنطقة ونطرح توصيات استشرافية تستند إلى هذه الحالات وإلى تحليل تجريبي يشمل ٢٥ تجربة إصلاح على مستوى العالم.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **في رأيكم، ما هي عيوب دعم الطاقة؟**

زهار: تتمثل الأهداف المعلنة للدعم في الوصول بأسعار منتجات معينة مثل الوقود أو الغذاء إلى مستوى في متناول السكان، ولا سيما أقل الفئات دخلا. غير أن هذا الشكل من الحماية الاجتماعية يتسم في الواقع بالتحيز ضد الفقراء الذين لا يحصلون في نهاية المطاف إلا على نسبة بسيطة من مزايا الدعم. ففي بلدان مثل مصر وغيران والأردن ولبنان، يتلقى

أفقر ٢٠% من السكان ١% و ٨% فقط من مجموع الإنفاق على دعم البنزين، بينما يحصل أغنى ٢٠% من السكان على ما يتراوح بين ٤٠% و ٨٦% منه. ولهذا السبب، نجد أن الدعم المعمم لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين المؤشرات الاجتماعية.

ألبرتين: الدعم عقبة رئيسة أيضا أمام النمو، لأنه يزاحم الإنفاق العام الذي يمكن أن يعزز النمو، بما في ذلك الإنفاق على البنية التحتية والتعليم والصحة. ويمكن أن تؤدي الطاقة الرخيصة إلى فرط استهلاكها، مما يُفاقِم المشكلات البيئية، مثل التلوث وتغير المناخ. وأخيرا، يشجع الدعم زيادة الاستهلاك، كما يشجع زيادة استخراج النفط وسرعة نضوبه في البلدان المصدرة للنفط – الأمر الذي يقلل الموارد المتبقية للأجيال القادمة.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **لماذا يواجه إصلاح الدعم تحديات عديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟**

صعب: مقارنة بالمناطق الأخرى، نجد أن الدعم واسع الانتشار وباهظ التكلفة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فقد بلغ دعم الطاقة وحدها في المنطقة حوالي ٢٣٧ مليار دولار في عام ٢٠١١، أي حوالي نصف الدعم الكلي على مستوى العالم ونحو ٨,٥% من إجمالي الناتج المحلي على مستوى المنطقة. ودعم المواد الغذائية شائع أيضا، وإن كان أقل تكلفة، حيث يمثل أقل من ١% من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة. والواقع أن للدعم دورا خاصا في المنطقة لأنه بديل لشبكات الأمان الاجتماعي التي تكاد تكون معدومة. وفي البلدان المصدرة للنفط، يُنظَر إلى أسعار الطاقة المنخفضة باعتبارها وسيلة لتوزيع الثروة الطبيعية على المواطنين، ومن ثم تعتبر حقا من حقوق المواطنة وعنصرا أساسيا من عناصر الشرعية، حتى أنها يمكن أن تحل محل المشاركة السياسية.

ألبرتين: في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يواجه إصلاح دعم الطاقة تحديات أخرى تتعلق بالاقتصاد السياسي. ففي عدد من البلدان، انتكست محاولات الإصلاح بسبب المصالح الخاصة. وتعكس المقاومة التي يواجهها الإصلاح أيضا ضعف ثقة السكان في أن الحكومات ستتوخى الحكمة في استخدام الوفورات التي يحققها إصلاح الدعم، مما يعزز أهمية الحرص على التواصل الجماهيري وتوخي الشفافية بشكل فعال. ففي إيران، على سبيل المثال، كان إصلاح الدعم مسبوقا بمشاورات موسعة مع الأطراف المعنية وحملة فعالة للعلاقات العامة.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **نشهد الآن موجة من إصلاحات الدعم في المنطقة. ما السبب في إقبال البلدان على الإصلاح في الوقت الراهن؟**

صعب: أهم محركين للنمو كانا ارتفاع مستوى أسعار النفط بعد الأزمة المالية العالمية وزيادة استخدام الدعم لتلبية المطالب الاجتماعية منذ عام ٢٠١١. وأدى ذلك إلى عجز المالية العامة عن تحمل تكلفة الدعم، مما تسبب في بدء الإصلاح في البلدان المستوردة للنفط، وخاصة في الأردن وموريتانيا والمغرب وتونس، حيث انصب التركيز على رفع أسعار الوقود وتعريفات الكهرباء بالتدريج واعتماد آليات للتسعير التلقائي بغية التخلص من المؤثرات السياسية في عملية تحديد الأسعار.

وحرصت هذه البلدان أيضا على أن يقترن إصلاح الدعم بتدابير مخفِّفة لحماية الفقراء – مثل برامج التحويلات النقدية وغيرها.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **ما هي أهم الدروس التي تتضمنها الدراسة بالنسبة لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟**

سدرالفيتش: هذا سؤال تلخيصي جيد. تحليلنا لتجربة إصلاح الدعم تؤكد أهمية الإعداد السليم، والشعور القوي بالملكية من جانب حكومة ملتزمة تستثمر في حملة فعالة للتواصل الجماهيري.

زهار: هناك درس أخير يتعلق باستحداث أدوات بديلة للحماية الاجتماعية، مثل التحويلات النقدية. وتشير التجربة الدولية إلى أن الإصلاحات تحقق نجاحا أكبر حين تقوم الحكومة بتطبيق تدابير فورية لتخفيف أثر زيادة الأسعار على الفقراء. ومن هنا فإن معالجة البُعد الاجتماعي في بداية الإصلاح يساعد أيضا على زيادة نجاحه.

روابط ذات صلة:

طالع التقرير

طالع الملخص

إصلاح دعم الطاقة

تدوينة عن الدعم